اليابان: اتفاق مع أمريكا على «أقصى قدر من الضغط على بيونغ يانغ»

الأمم المتحدة: «لا وجود لأي نوع من الالتزام» من كوريا الشمالية بالتفاوض

عواصم – «وكالات»: قال مسؤول الشؤون السياسية بالأمم المتحدة جيفري فيلتمان يوم الثلاثاء، إن المسؤولين في كوريا الشمالية لم يقدموا عند زيارته لبيونغ يانغ الأسبوع الماضي، «أي نوع من الالتزام» للدخول في محادثات، لكنه يعتقد انهم في حاجة إلى مشاورات قبل الرد.

وأضاف فيلتمان للصحافيين بعد إطلاع مجلس الأمن على زيارته «الوقت سيوضح تأثير مناقشاتنا، لكني أعتقد اننا تركنا الباب مواربا، وأمل بقوة أن يُفتح باب الحل التفاوضي على مصراعيه».

وتابع: «إنهم بحاجة للوقت للاستيعاب والنظر في كيفية الرد على رسالتنا»، مضيفا انه لم يطلب الاجتماع مع الزعيم الكوري كيم جونغ أون، لكنه يعتقد أن وزير الخارجية ري يونغ سيطلعه على الزيارة.

من جانب اخر قال كبير امناء مجلس الوزراء الياباني يوشيهيدا سوغا أمس الأربعاء إن اليابان والولايات المتحدة «تتفقان تماما في الرأي على ضرورة ممارسة أقصى قدر ممكن من الضغوط على كوريا الشمالية، بسبب أسلحتها وبرنامجها النووي».

وقال سوغا كبير المتحدثين باسم الحكومة اليابانية إن «الجانبين أكدا هذا الموقف في السابق».

وجاءت تصريحات سوغا رداً على سؤال عن تصريح وزير الخارجية الأمريكية ريكس تيلرسون باستعداد بلاده لمحادثات مباشرة مع كوريا الشمالية.

كما رحب الكرملين أمس الأربعاء، بتغير اللهجة «البناء» لدى الولايات المتحدة تجاه كوريا الشمالية، بعدما أبدت واشنطن الثلاثاء، استعدادها للحوار مع بيونغ يانغ دون شروط مسبقة.

وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف للصحافيين: «يمكننا القول إن مثل هذه التصريحات البناءة تعتبر مرضية أكثر من خطاب المواجهة، الذي كنا نسمعه حتى الآن، ودون أي شك، هذا موضع ترحيب».

وكان وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون قال الثلاثاء، إن «الولايات المتحدة مستعدة للحوار مع كوريا الشمالية عندما تكون مستعدة لذلك».

كبير أمناء مجلس الوزراء الياباني يوشيهيدا سوغا

ميركل وشولتز يعقدان اجتماعهما الأول تمهيداً لمحادثات ائتلافية

ألمانيا: حملة لمكافحة الإرهاب في ثلاث ولايات

أنجيلا ميركل ومارتن شولتز

برلين – «وكالات»: تعقد المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل وزعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي مارتن شولتز اجتماعهما الأول أمس الأربعاء، في محاولة لتمهيد الطريق امام محادثات ائتلافية بين حزبيهما.

وسجل حزب ميركل «المسيحي الديمقراطي» والحزب الاشتراكي الديمقراطي، خسائر كبيرة في الانتخابات التي أجريت في سبتمبر، مما دفع الحزب الاشتراكي إلى التعهد بأن يكون في المعارضة، إلا أن انهيار المحادثات بين كتلة ميركل وحزبين صغيرين، جعل شولتز يعيد تقييم موقفه.

ومن المتوقع أن يحضر اجتماع اليوم كل من ميركل، ورئيس الحزب المسيحي الاجتماعي في ولاية بافاريا هورست سيهوفر، وشولتز إلى جانب زعيمي المجموعتين البرلمانيتين للحزبين.

ويتوقع أن يعقب ذلك قرار يوم الجمعة من جانب قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي للبدء في مفاوضات رسمية في يناير.

من ناحية أخرى شنت سلطات الأمن الألمانية أمس الأربعاء حملة لمكافحة الإرهاب في ولايات بافاريا، وسكسونيا أنهالت، وسكسونيا.

وقالت المتحدثة باسم الادعاء العام في مدينة كارلسروه، فراوكه كولر، في برلين إن الحملة موجهة ضد 3 متهمين سوريين وعراقياً، بدعم تنظيم إرهابي أجنبي، لكنها لم تسفر عن اعتقالات.

وحسب بيانات المتحدثة فإن المتهمين، انضموا بين اغسطس وديسمبر 2013 في سوريا إلى وحدة قتالية داعمة لـ«جبهة النصرة» الموالي لتنظيم القاعدة.

وأعلنت المتحدثة مصادرة وسائط اتصال، وأجهزة كمبيوتر في المداهمات.

الأرجنتين: الآلاف خرجوا احتجاجاً على منظمة التجارة العالمية

متظاهرون في العاصمة الأرجنتينية

بوينوس آيرس – «وكالات»: تظاهر آلاف في بوينوس آيرس ضد السياسات التي يبحثها المؤتمر الوزاري الـ11 لمنظمة التجارة العالمية، المنعقد في الأرجنتين منذ الإثنين، والذي ينتهي أمس الأربعاء.

ويبحث وزراء 164 دولة قواعد حول التجارة العالمية في الأرجنتين.

ومن بين مئات المنظمات غير الحكومية والمدافعة عن حقوق الإنسان والزراعة والصيد والعلف العضوي، يبرز على رأس الاحتجاجات الناشط الأرجنتيني الحائز على جائزة نوبل للسلام في 1980، أدولفو بيريز إسكيبيل.

وأوضح أحد المتظاهرين لوكالة الأنباء الإسبانية: «نحن هنا للدفاع عن سيادة بلادنا وشعبنا، لا نريد أن يفرضوا سياسات اقتصادية للجوع، والبطالة، والفقر، نريد أن ترحل منظمة التجارة العالمية».

تركيا: القبض على 22 أجنبياً «داعشياً» في انتظار ترحيلهم إلى بلدانهم

الشرطة التركية

أنقرة – «وكالات»: أعلنت الشرطة التركية أمس الأربعاء اعتقال 22 أجنبياً بتهمة الانتماء لتنظيم داعش الإرهابي، في انتظار ترحيلهم إلى بلدانهم.

وأجريت العملية الأمنية في آن واحد بـ 4 مناطق في مدينة اسطنبول وصادرت فيها مواد رقمية ووثائق للتنظيم، وفق وكالة أنباء دوغان التركية.

ولم توضح السلطات جنسية المعتقلين الذين سيُرحلون إلى بلدانهم، الأمر الذي تتبعه تركيا عادة حال كان المعتقلين تابعين لتنظيم داعش وعلى استعداد للقتال في سوريا دون تولي أية مسئوليات داخل التنظيم.

وفي 1 ديسمبر، اعتقل 62 أجنبياً للاشتباه في تخطيطهم لهجمات في تركيا باسم داعش.

واعتقل أكثر من 200 عنصراً تابعاً لداعش، في نوفمبر الماضي.

وتعتبر تركيا بلداً ممراً لأتباع داعش القادمين من أوروبا الغربية وآسيا الوسطى والجنوبية.

وشهدت تركيا بالأعوام الأخيرة هجمات متعددة خلفت مئات القتلى، أغلبها من تنفيذ خلايا محلية تابعة لداعش.

ترامب يوقع ميزانية الدفاع البالغة 700 مليار دولار

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات»: وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مرسوم ميزانية الدفاع الضخمة البالغة نحو 700 مليار دولار، والتي قال إنها ستساعد الولايات المتحدة في تعزيز قوتها العسكرية وتحديث قواتها وعتادها.

وخصص قانون الدفاع الوطني قرابة 700 مليار دولار للإنفاق العسكري للعام المالي المقبل.

وقال ترامب في مراسم التوقيع في البيت الأبيض محاطاً بكبار قادة البنتاغون ومن بينهم وزير الدفاع جيم ماتيس «بتوقيع هذه الميزانية الدفاعية، نحن نسّرع عملية استعادة القوة العسكرية للولايات المتحدة بالكامل».

وأضاف أن «القانون سيرفع من مستوى جهوزيتنا ويحدث قواتنا وسيساعد في تدعيم عسكرينا بالأدوات التي يحتاجون إليها للقتال والفوز».

وفيما حصل القانون على موافقة الكونغرس بدعم من الحزبين الجمهوري والديموقراطي، لم يتفق النواب بعد على كيفية تمويل هذا الإنفاق العسكري الضخم، الذي يبلغ وحده مجموع النفقات العسكرية للدول السبع التي تأتي مباشرة بعد الولايات المتحدة من حيث قيمة نفقاتها العسكرية.

ودعا ترامب النواب الديموقراطيين إلى التوافق مع نظرائهم الجمهوريين للتوصل إلى اتفاق بشأن الإنفاق، وقال «يجب أن نعمل بغض النظر عن الانتماء الحزبي لمنح قواتنا البطلة المعدات، الموارد، والدعم».

وانتقد ترامب حقبة سلفه باراك أوباما التي شهدت تقليصاً في الإنفاق العسكري، وهو ما كان الجمهوريون يرفضونه بشدة، وكانت زيادة الإنفاق العسكري ضمن الوعود الانتخابية لترامب الذي قال إن بلاده بحاجة إلى مزيد من البوارج الحربية، والقوات، والصواريخ.

وأكد ترامب أن قانون الدفاع الوطني سيمنح العسكريين أكبر زيادة في رواتبهم منذ 8 سنوات.

الاتحاد الأوروبي يسعى لطرق جديدة للحد من الهجرة

اجتماع سابق للاتحاد الأوروبي

اقترح رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك وضع آلية جديدة للتمويل في الميزانية التالية للاتحاد التي تغطي عدة أعوام بداية من 2021 لـ «وقف الهجرة غير المشروعة»، لتحل محل مناشدات جمع المال لهذا الغرض التي شهدتها دول التكتل منذ الطفرة الكبيرة في عدد الوافدين في 2015.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بسياسته الخاصة بتقديم مختلف أنواع المساعدات للحكومات ووكالات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط وأفريقيا بهدف منع مواطني هذه الدول من القيام بالرحلة الصعبة نحو الشمال، وذلك رغم انتقادات حادة من جماعات حقوق الإنسان التي تقول إن «هذه السياسة تؤدي إلى تفاقم معاناة اللاجئين والمهاجرين على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط».

ورغم ثبات صعوبة تنفيذ هذه الخطط في بعض المناطق خاصة في ليبيا، فإن كل دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته في بروكسل متفقة على هذا النهج.

وترغب إيطاليا واليونان ودول أخرى مطلة على البحر المتوسط وأيضا دول ثرية بعيدة عن ساحل المتوسط مثل ألمانيا في التزام كل دول الاتحاد باستقبال حصة محددة من طالبي اللجوء.

لكن دول أوروبية شيوعية سابقاً بالفعل بولندا والمجر وجمهورية التشيك لعدم استقبالهم الحصص الخاصة بهم من طالبي اللجوء الذين وصلوا في أوج أزمة اللاجئين عام 2015.

وتتضارب الحلول المقترحة في الأونة الأخيرة، مما يعني أن الأمل ضعيف في التوصل لاتفاق بحلول الموعد المستهدف في يونيو.

وتقترح استونيا الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي الالتزام بخطة الحصص الإلزامية عندما يكون عدد الوافدين كبيرا جدا، مع إضافة شيء من المرونة بسن تشريع يقضي بأن نقل طالبي لجوء بين دول الاتحاد يجب أن يكون بموافقة الدولتين المرسلة والمستقبلة لهم.

لكن سرعان ما وأد دبلوماسيون من عدة دول بالاتحاد الأوروبي تلك الفكرة في المهد قائلين «إنها لا تنطوي على مقومات النجاح».

واقترحت المفوضية الأوروبية، وهي الجهة التنفيذية بالتكتل، نقل طالبي اللجوء على أسس إلزامية في أوقات الهجرة الجماعية، بينما يكون استقبال طالبي اللجوء في الظروف العادية اختياريا.

ويرغب البرلمان الأوروبي في إعادة التوطين الإلزامي لطالبي اللجوء في كل الأوقات بغض النظر عن عدد المهاجرين الوافدين.

أما الآن فتوسك نفسه لا يؤيد الحصص الإلزامية.

وقال لقادة الاتحاد الأوروبي في مذكرة إنه بات مؤكدا أن الفكرة «تبث الفرقة بشدة» وأنها «غير فعالة».

وقال المفوض الأوروبي لشؤون الهجرة ديميتريس أفراموبولوس في مؤتمر صحافي أمس الثلاثاء إن مذكرة توسك «تقوض أحد ركائز المشروع الأوروبي الرئيسية وهي مبدأ التضامن».

ولا تزال أعداد المهاجرين الوافدين في الوقت الحالي ضئيلة مقارنة بذروة 2015 و2016، ولكن ذلك قد يتغير مع بداية موسم جديد للهجرة.

وتقترح ألمانيا منذ وقت طويل تمرير قرار حول طالبي اللجوء بأغلبية الأصوات إذا استحال التوصل إلى إجماع، وهو ما سيفاقم لا محالة الانقسامات العميقة والارتياب بين الدول الأعضاء.